نيرتهُ وتخصصت الانسانية بفضلهِ من شر الكلب ولم تغادر نفسهُ الشريفة هذه الحياة حتى فتحت للعلماء الابواب المغلقة وسهلت لهم سبل العمل فرأى كوخ واعوانهُ يكتشفون الميكروبات ويخففون الفيروسات وتلامذتهُ يكتشفون مصل الدفتيريا والحمرة والتيفويد والطاعون والتتنوس ورآهم يواصلون السير لايصال خطوهِ الى اوجها الاعلى حتى الله آمات بهم ونفع الانسانية بفضلهم واعمالهم

الدكتور امين ابوخاطر

اصلاح غلط ورد في صفحة ٣٥٠ من العدد الماضي سطر ٨ كلمة الباثولوجي وصوابها الباثوجني اي علم اصل الامراض

حقوق الامم

(٥) المهاجرة

وجدت المهاجرة مع الانسان فنمت بنموهِ وتكيفت بتكيف احوالهِ

وهي نتيجة اسباب عديدة . فقد تدفع احوال البلاد الطبيعية (من حيث كونها جبلية قاحلة او غيلية رديئة الهواء والتربة) بسكانها الى مهاجرتها وطلب ربوع اخرى . وقد يدفع الظلم السياسي او الديني الناس الى ترك بلادهم والالتجاء الى بلاد اخرى — وقد يكون السبب تطلب الغنى والثروة في بلاد غير البلاد المهجورة

فالمهاجرة على كل الاحوال امر طبيعي لهُ مساس بالبلاد المهجورة وبالبلاد المهاجر اليها قد ينفع الاولى ويضرُّ بالثانية او يضرُّ الاولى وينفع الثانية . ولهذا وضعت الحكومات نظامات وقيوداً تسير عليها متبعة في ذلك مصلحة البلاد ماديًا وادبيًا

على ان من المبادىء المقررة الآن في العالم المتمدن كلهِ ان المهاجرة حقٌّ من حقوق الفرد الانساني لا يصحُّ ان يحرم منهُ او يعارض فيهِ لانهُ نتيجة المبدإ القائل بحرية الانسان الشخصية

ولم يكن الامر كذلك في كل الممالك وفي كل الازمنة فيروسيا لا تعترف الى يومنا هذا لسكانها بحق المهاجرة بل تمنعهم منهُ وتعاقب المهاجر بحرمانهِ من جنسيتهِ ورفع حمايتها عنهُ . والدولة العثمانية لا تنظر بعين الرضا الى المهاجرين من ابنائها ولكنها تتبع مبدأ حرية المهاجرة رسميًا

وان مسألة المسائل عند الحكومات القائلات بحق المهاجرة على الاطلاق هي وضع حدّ لحقوق المهاجرين الذين يزاحمون عملة البلاد المهاجَر اليها برضاهم باجور بخسة مع المحافظة على مبدإ حرّية المهاجرة . وهذه المسألة اساس الاختلاف بين الولايات المتحدة الاميركانية وبين اليابان الآن واهمّ مسائل الترنسفال الاجتماعيّة

***

يراد بالمهاجر بالمعنى الحقوقي الدولي الرجل الذي يترك وطنه على ان يستوطن البلد الذي هاجر اليه ولا يرجع الى وطنه الاصلي . فلا يعدّ مهاجرًا من يذهب قصد التجارة والاثراء الى احدى البلدان ثم يقفل راجعًا الى بلاده كما انهُ لا يشترط بمن يستوطن البلاد الجديدة ان يتجنس بجنسيتها

متى علم ذلك صحّ لنا ان نسأل : ترى هل من الواجب على البلاد المهاجر اليها ان تمنح المهاجرين كل الحقوق التي يتمتع بها رعاياها وان تفرض عليهم كل ما تفرضهُ على رعاياها وهل يجوز لبلادٍ ما ان ترفض قبول المهاجرين او هل يجوز لها ان تمنع رعاياها من المهاجرة

ان للحكومة حق المحافظة على كيانها وحق استعمال كل الطرق المؤدية الى سعادتها ورفاهيتها . فيجوز لها بناء على ذلك ان تمنع المهاجرة الى بلادها لا منعًا باتًّا فانها ان فعلت ذلك عدّ عملها عدائيًّا للدولة التي ينتمي اليها المهاجرون . ولكن لها ان تشترط على من يقصد المهاجرة بعض الشروط المالية او الادبيّة او الصحيّة فلا تسمح بالدخول الى مدنها لغير من تمّت بهِ تلك الشروط

وللمهاجرين كل الحقوق المدنية التي يتمتع بها اهل البلاد الاصليين وعليهم ما على هؤلاء من الواجبات الاّ الحقوق السياسية كحقوق الانتخاب والتوظف وما شاكل فانها لا تعطى للمهاجر الاّ اذا تجنس بجنسيّة البلاد

وكما انهُ ليس للحكومة ان تمنع المهاجرين من ابناء الدول الاخرى دخول بلادها منعًا قطعيًّا كذلك لا يجوز لها ان تمنع رعاياها من المهاجرة الاّ اذا صارت في سبل الظلم والاستبداد . ولكن لا بأس اذا ضيّقت على ابنائها في المهاجرة اذا رأت بذلك ضررًا عليهم وعليها ويجب ان يكون هذا التضييق قانونيًّا مشروطًا معروفًا عند كل السكان حتى لو شاؤوا اتبعوهُ والاّ هاجروا طبقًا لنصوصهِ

ومهما قيل في مبدإ حرية المهاجرة فانهُ من الظاهر الآن للعالم اجمع ان الدول التي تبيحهُ وتتوسع في اعطاء المهاجرين كل الحقوق التي يتمتع بها سكانها هي اكثر الدول تقدمًا

وارقاها علماً وصناعة وتجارة كأنها تعلم مقدرتها وترى نفسها بأمن من مزاحمة المزاحمين او انها تنظر الى المهاجرين نظرها الى ابنائها الاصليين فيزدادون غيرة على مصالحها ويصبحون مع الزمن من اشد رعاياها نفعاً واكثرهم اخلاصاً . ويكون مثل الحكومة في هذا الامر مثل التاجر يأتي دائماً بالجديد النافع في ما يجلب من متاع وبضاعة وهي سياسة حكيمة مبنية على قاعدة بيولوجية معروفة وهي ان الشعوب المختلطة ارقى من سواها التي ظلت محافظة على دمها لم يمتزج بدم آخر . فان الشعوب مثل جسم الانسان يطرأ عليها ما يحتاج معهُ الى تبديل الهواء اوتنقية الدم ولا تأتي هذه الامور بغير المخالطة مع الشعوب الأخرى وامتزاج الدم بواسطة الزواج

وعندي ان هذا الميل الى المهاجرة الذي نراهُ في معظم سكان المعمور من نتائج مبدإ بقاء الاصلح فهما شددت امةٌ في المحافظة على كيانها باتباعها قاعدة العزلة والابتعاد عن بقية الامم فليست آمنة شرّ التقهقر والانقراض اذا قضى بذلك نظام سير التمدن . كما انها تصل الى مثل هذه النتيجة اذا خالطت غيرها وامتزجت بمدنية سواها وسار هذا النظام سيرهُ بتغلب الاقوى الاصلح على الضعيف غير الصالح

فاذا كانت النتيجة واحدة في الحالتين — حالة العزلة والانفراد وحالة الامتزاج والمخالطة — وهي ان المدنية المتسامية هي التي تسود فما احرى الامم ان يفكوا قيود التقليد والجهل ويزيلوا الاعتقاد بوجود اختلاف بين شعب وآخر فيسهّلوا سبل الارتقاء على كل الشعوب ويزيلوا الحدود الفاصلة بين الشعوب — الحدود المادية والحدود الادبيّة — الحدود التي يضعونها في الخرائط ويجيّشون الجيوش لوقايتها وحدود التعصب الديني والتعصب الجنسي التي يثبتونها في عقول التلامذة في المكتب والمدارس

ومن راقب سير الحوادث في العالم يرى ان الميل الى ازالة حواجز الجنسيّة وما شابهها من بين الشعوب اخذ في التقدم والنموّ بين الامم المتمدنة ولهُ من الزعماء امثال جوريس وهرفه الفرنساوي بين وبابل الالماني

وليس مشروع اللورد كرومر في الجنسيّة المصريّة الاّ مظهراً من مظاهر هذه الفكرة السامية

سامي الجريديني
محام